https://doi.org/10.61353/ma.0260177

تأثير سياسات العولمة الاقتصادية الدولية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015: العمل اللائق أنموذجاً

The Impact of International Economic Globalization Policies on Achieving the Sustainable Development Goals in Iraq after 2015: Decent Work as a Model

م.د. علي بشار بكر
كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل
ali.bashar.bakr@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/5/18 تاريخ ارجاع البحث 2026/6/12 تار يخ قبول البحث 2026/6/20

يتناول هذا البحث تأثير سياسات العولمة الاقتصادية الدولية على معايير العمل اللائق في العراق في سياق التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، ويركز على تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وإعادة هيكلة سوق العمل، وما نتج عنها من تغيرات في أنماط التشغيل وشروطه، كما يعرض مفهوم العمل اللائق على وفق المعايير المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية، مع توظيفه بوصفه إطاراً تحليلياً لتقييم جودة فرص العمل في دول ما بعد الصراع، وفي العراق، ويتناول البحث واقع سوق العمل من خلال تحليل انتشار العمل غير الرسمي، وضعف نظم الحماية الاجتماعية، وتراجع مستويات الاستقرار الوظيفي وربطها بتحولات العولمة والتأثيرات الدولية على واقع العراق.
الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية الدولية، التحولات العالمية، العمل اللائق، التنمية المستدامة.

This study examines the impact of international economic globalization policies on decent work standards in Iraq within the context of the economic transformations that have taken place since 2003. It focuses on analyzing the relationship between economic openness and the restructuring of the labor market, along with the resulting changes in employment patterns and working conditions. The study also presents the concept of decent work in accordance with the standards adopted by the International Labour Organization, employing it as an analytical framework to assess the quality of job opportunities in Iraq. Furthermore, it explores the reality of the labor market by examining the spread of informal employment, the weakness of social protection systems, and the decline in levels of job stability.
Keywords: International Economic Globalization, Global Transformations, Decent Work, Sustainable Development.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي منذ نهاية العقد الأخير للقرن العشرين تحولات عميقة أعادت تشكيل أنماط الإنتاج والتبادل، وأعادت معها تعريف العلاقة بين السياسات الاقتصادية وسوق العمل بسبب إفرازات العولمة وما أحدثته من تأثيرات مباشرة على الواقع الاقتصادي العراقي، إذ مثّلت العولمة الاقتصادية أحد أبرز مظاهر هذه التحولات، من خلال ما رافقها من تحرير للتجارة، وتوسيع حركة رأس المال، وتعاظم دور الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي جعل أسواق العمل أكثر انكشافا للتقلبات العالمية والدولية وأكثر ارتباطا بالمسارات الاقتصادية العابرة للحدود، ولاسيَّما في دول ما بعد الصراع ومنها العراق، في هذا السياق، لم تعد قضايا التشغيل تُقاس فقط بقدرة الاقتصادات على خلق فرص عمل، بل باتت مرتبطة بجودة هذه الفرص، واستدامتها، ومستوى الحماية الاجتماعية والحقوق المرتبطة بها لملاءمة النموذج الدولي، وقد أسهم ذلك في بروز مفهوم العمل اللائق بوصفه إطاراً معيارياً لتحليل نتائج السياسات الاقتصادية في ضوء تضمين هذا المفهوم بصفته جزءاً ثامناً من أهداف التنمية المستدامة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015، وفي ضوء تصاعد مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام، وبما يسمح بتقييم الأثر الاجتماعي للعولمة بعيداً عن المؤشرات الكمية التقليدية.

أولاً: أهمية البحث

تنطلق أهمية هذا البحث من تناوله العلاقة بين العولمة الاقتصادية وسوق العمل من منظور نوعي، يركّز على معايير العمل اللائق وجودة التشغيل، ويتجاوز مؤشرات النمو وخلق الوظائف الكمية نحو تحليل شروط الأجور، والأمان الوظيفي، والحماية الاجتماعية، كما تبرز أهمية الدراسة في سياق التحولات العالمية المتسارعة التي تعيد تشكيل أسواق العمل، ولاسيَّما في الاقتصادات الريعية ودول ما بعد الصراع، إذ تتفاعل سياسات الانفتاح الاقتصادي مع بنى إنتاجية ومؤسسية هشة، ويسهم البحث في إبراز العمل اللائق بوصفه إطاراً معيارياً يربط السياسات الاقتصادية بنتائجها الاجتماعية، مع تركيز خاص على دور نظم الضمان الاجتماعي باعتبارها عنصراً محورياً في تنظيم سوق العمل وتقليل الهشاشة، كما يسعى البحث إلى إضافة بُعدٍ معرفيّ إلى الأدبيات العربية من خلال إدراج الحالة العراقية ضمن سياق مقارن، بما يدعم فهم شروط تحوّل العولمة الاقتصادية إلى مسار يعزز جودة العمل والاستقرار الاجتماعي.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في عدم وضوح العلاقة السببية بين سياسات العولمة الاقتصادية الدولية ونتائجها الفعلية على معايير العمل اللائق في دول ما بعد الصراع وكذلك العراق، وفي عدم وضوح ما إذا كان اتساع الاندماج العراقي في الاقتصاد العالمي يقود تلقائيا إلى تحسن شروط العمل بوصفه جزءاً من متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة أم إلى تعميق هشاشتها في سياقات محددة. وتبرز عقدة البحث في صعوبة الفصل بين أثر أدوات العولمة ذاتها، وأثر البنية الريعية وسياق ما بعد الصراع وضعف القدرات المؤسسية في تشكيل أوضاع التشغيل داخل الدولة العراقية، ويستهدف البحث توضيح هذه الحالة من خلال تتبع مسار انتقال السياسات الاقتصادية العراقية من المستوى الكلي إلى شروط العمل اليومية، وبيان النقطة التي يتحول عندها الانفتاح الاقتصادي من فرصة لتحسين العمل اللائق إلى عامل ضاغط على معاييره. وانطلاقا من ذلك،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يتمحور البحث حول سؤال مركزي رئيس هو: كيف تؤثر سياسات العولمة الاقتصادية الدولية في معايير العمل اللائق في العراق بعد عام 2003، وما الآليات التي تتوسط هذه العلاقة في ظل الاقتصاد الريعي وسياق ما بعد الصراع وضعف القدرات المؤسسية؟ وعلى هذا الأساس، تطرح الإشكالية مجموعة من التساؤلات البحثية، وعلى النحو الآتي:

1. كيف تتفاعل سياسات العولمة الاقتصادية الدولية مع سوق العمل من حيث الأجور، والأمان الوظيفي، والحماية الاجتماعية؟
2. ما طبيعة العلاقة بين البنية الريعية للاقتصاد ومعايير العمل اللائق في سياق الانفتاح الاقتصادي؟
3. كيف تؤثر القيود المؤسسية في دول ما بعد الصراع على قدرة سوق العمل على استيعاب معايير العمل اللائق؟
4. إلى أيّ مدى أسهمت سياسات الانفتاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 في تحسين جودة العمل مقارنة بتوسيع فرصه الكمية؟
5. ما دور نظم الضمان الاجتماعي في الوساطة بين العولمة الاقتصادية وواقع العمل اللائق في العراق؟

ثالثاً: فرضية البحث

في ضوء هذه التساؤلات البحثية، ومن أجل الإجابة عنها وتوضيحها، يفترض البحث وجود علاقة طردية موجبة بين نمط تطبيق سياسات العولمة الاقتصادية ومستوى تحقق معايير العمل اللائق في دول ما بعد الصراع والعراق، بحيث يؤدي الانفتاح الاقتصادي المقترن بقدرات مؤسسية وتنظيمية فعّالة إلى تحسين جودة العمل، بينما يفضي تطبيقه في سياق ريعي وضعيف مؤسسياً إلى تعميق هشاشة التشغيل وتراجع معايير العمل اللائق.

رابعاً: مناهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في دراسة تطور المفاهيم والأطر المعيارية للعولمة والعمل اللائق، ويستخدم المنهج المقارن لتأطير الحالة العراقية ضمن نمط الاقتصادات الريعية ودول ما بعد الصراع، إضافة إلى توظيف المنهج المؤسسي لتحليل السياسات الاقتصادية وقدرتها على تنظيم سوق العمل وحماية شروط التشغيل.

خامساً: هيكلية البحث

يتكون البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات من ثلاثة مباحث رئيسة : إذ يدرس المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتحليلي للعولمة الاقتصادية الدولية والعمل اللائق، ويتناول من خلال مطلبين؛ يبحث في المطلب الأول: العولمة الاقتصادية الدولية بوصفها سياسة اقتصادية وتأثيراتها على الدولة وسوق العمل، ويعالج في المطلب الثاني: مفهوم العمل اللائق كإطار معياري لتحليل أسواق العمل، ثم ينتقل البحث إلى المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية الدولية ومعايير العمل في الاقتصادات الريعية ودول ما بعد الصراع، والذي يناقش موضوعه عبر مطلبين، يركز في المطلب الأول: تفاعل العولمة الاقتصادية مع البنية الريعية لسوق العمل، ويبين في المطلب الثاني: العمل اللائق في دول ما بعد الصراع – القيود المؤسسية والهيكلية، وصولا إلى المبحث الثالث: تأثير سياسات العولمة الاقتصادية الدولية على معايير العمل اللائق في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

العراق، ليفصل جوانبه التطبيقية في مطلبين، يحلل في المطلب الأول: سياسات الانفتاح الاقتصادي في العراق بعد 2003 وتحليلها المؤسسي، ويختم في المطلب الثاني: انعكاسات العولمة الاقتصادية الدولية على واقع العمل اللائق في العراق.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتحليلي للعولمة الاقتصادية الدولية والعمل اللائق

يهدف هذا المبحث إلى وضع الأسس المفاهيمية والتحليلية التي يقوم عليها البحث، من خلال تناول العولمة الاقتصادية الدولية والعمل اللائق بوصفهما إطارين مترابطين لتحليل أسواق العمل ضمن أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة، وينطلق المبحث من تتبع تطور مفهوم العولمة الاقتصادية في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي، مع التركيز على أدواتها الرئيسة وآليات تأثيرها في سوق العمل، وما أثارته من جدل نظري حول فرص التشغيل ومعايير العمل.

كما يتناول المبحث مفهوم العمل اللائق باعتباره إطاراً معيارياً معتمداً في التحليل الدولي بوصفه أحد أهداف التنمية المستدامة، إذ يتيح بحث هذا الهدف تقييم نتائج السياسات الاقتصادية من زاوية جودة العمل لا حجمه فقط، ويسهم هذا التأطير في تحديد معايير واضحة تُستخدم لاحقاً لقياس آثار العولمة الاقتصادية، ويشكّل مرجعية تحليلية للمباحث التطبيقية اللاحقة.

المطلب الأول

العولمة الاقتصادية الدولية بوصفها سياسة اقتصادية وتأثيراتها على الدولة وسوق العمل

شهد مفهوم العولمة الاقتصادية تطوراً تدريجياً في إطار الاقتصاد السياسي الدولي، متأثراً بالتحولات التي طرأت على بنية النظام الاقتصادي العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، وارتبط هذا التطور بتراجع أنماط التنظيم الاقتصادي الكينزي، وصعود مقاربات تركز على توسيع دور السوق، وتحرير التبادل الاقتصادي عبر الحدود، وتعزيز حركة عوامل الإنتاج (Baldwin & Ruta, 2025, p. 90)، ضمن هذا السياق، تبلورت العولمة الاقتصادية بوصفها منظومة سياسات تهدف إلى دمج الاقتصادات الوطنية في السوق العالمية من خلال تقليص القيود التجارية، وتسهيل تدفقات رأس المال، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار (الإسكوا، 2021، صفحة 11).

ومن جانب آخر وفي أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي، ارتبط تحليل العولمة الاقتصادية بالجدل حول علاقة الدولة بالسوق، وحدود السيادة الاقتصادية في ظل الانفتاح المتزايد، تركّزت هذه الأدبيات على دراسة كيفية انتقال مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي من المستوى الوطني إلى فضاءات أوسع، تخضع لتأثير المؤسسات المالية الدولية، واتفاقيات التجارة، وسلاسل الإنتاج العابرة للحدود، وضمن هذا الإطار، برز سوق العمل بوصفه أحد أكثر المجالات تأثراً بسياسات العولمة؛ نظراً لارتباطها المباشر بتدفقات الاستثمار، وأنماط الإنتاج، ومستويات التنافسية (Rodrik, 2018, p. 22).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إذ اعتمدت العولمة الاقتصادية على مجموعة من الأدوات الرئيسة التي شكّلت قنواتها الأساسية للتأثير في أسواق العمل، جاء في مقدمة هذه الأدوات تحرير التجارة، الذي أسهم في زيادة انفتاح الاقتصادات الوطنية على المنافسة الدولية، وخلق ضغوط متباينة على القطاعات الإنتاجية المحلية، تبعا لقدرتها على التكيف مع شروط السوق العالمية، كما أدّى تحرير حركة رأس المال إلى تسريع انتقال الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، وربط استقرار أسواق العمل بدرجة أعلى من التقلبات المالية العالمية، أما تشجيع الاستثمار الأجنبي، فقد ارتبط بإعادة توجيه أنماط التشغيل نحو قطاعات محددة، غالباً ما تتسم بمرونة تشغيلية مرتفعة، ومتطلبات تنظيمية أقل (ILO, 2019c, p. 18).

أثار هذا المسار نقاشا نظريا واسعا حول الآثار المتوقعة للعولمة الاقتصادية على فرص العمل ومعايير التشغيل، إذ ركز هذا الاتجاه في الأدبيات الدولية على قدرة الانفتاح الاقتصادي وعلى توسيع حجم النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو، وخلق فرص عمل جديدة، ولاسيَّما في الاقتصادات التي تمتلك قاعدة إنتاجية قادرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، في المقابل، تناول اتجاه آخر التداعيات المرتبطة بتزايد المنافسة بين العمالة، واتساع فجوة الأجور (World Bank, 2020c, p. 69)، وتراجع القدرة التفاوضية للعاملين، ولا سيما في الاقتصادات التي تعاني من ضعف الأطر التنظيمية لسوق العمل ضمن هذا الجدل، برزت مقاربات تحليلية تربط نتائج العولمة في سوق العمل بطبيعة السياسات المصاحبة لها، ومستوى الحماية الاجتماعية، وقدرة المؤسسات الوطنية على تنظيم علاقات العمل، وأدى ذلك إلى انتقال النقاش من تقييم العولمة بوصفها ظاهرة عامة إلى تحليلها بوصفها خياراً اقتصادياً تتباين نتائجه تبعا للسياق المؤسسي والهيكلي لكل اقتصاد (الإسكوا ومنظمة العمل الدولية، 2021، صفحة 18).

المطلب الثاني

مفهوم العمل اللائق بوصفه إطاراً معيارياً لتحليل أسواق العمل

يُستخدم مفهوم العمل اللائق في الأدبيات الدولية بوصفه إطاراً معيارياً لتحليل أسواق العمل من حيث جودة التشغيل وشروطه واستدامته كونه جزءاً من أهداف التنمية المستدامة الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة عام 2015، وتعرف منظمة العمل الدولية العمل اللائق على أنه العمل الذي يوفر فرصا إنتاجية مع دخل كافٍ، وأماناً وظيفياً، وحماية اجتماعية، واحتراما للحقوق الأساسية للعاملين، في بيئة عمل عادلة ومستقرة تسمح بالمشاركة والمساواة، وفق المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية، وعلى وفق القياسات الدولية المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية، يرتبط العمل اللائق بتوفير فرص عمل تضمن دخلاً مناسباً، وأماناً وظيفياً، وحماية اجتماعية، واحتراماً للحقوق الأساسية في العمل، ضمن بيئة تتيح المساواة والتمثيل والمشاركة، ويستند هذا الإطار إلى مجموعة مؤشرات كمية ونوعية تسمح بتقييم أداء أسواق العمل عبر السياقات الاقتصادية المختلفة (ILO, 2013a, p. 38).

وقد تطوّر اعتماد مفهوم العمل اللائق بوصفه أداة تحليلية مع تضمينه هدفاً ثامناً من أهداف التنمية المستدامة الأممية ومع تصاعد التحولات في أنماط التشغيل العالمية وإفرازات العولمة، واتساع العمل المرن، وتنامي القطاعات غير الرسمية، وما رافق ذلك من تباين في شروط العمل بين الدول والقطاعات الاقتصادية الخاصة، وأسهم هذا التطور في توسيع نطاق تحليل سوق العمل ليشمل طبيعة الوظائف المتاحة، ومستوى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الاستقرار الذي توفره، ومدى ارتباطها بالحماية الاجتماعية والحقوق العمالية، بدل الاقتصار على معدلات التشغيل والنمو (ILO, 2016b, p. 88).

يستوعب إطار العمل اللائق تنوّع أنماط العمل السائدة في الاقتصادات المعاصرة، ويتيح تحليلها على وفق درجة التوافق مع المعايير الدولية، وتشمل هذه الأنماط العمل الدائم في القطاعين العام والخاص، والعمل المؤقت والعقود محددة المدة، والعمل الجزئي، والعمل غير الرسمي، والعمل المنزلي، والعمل الحر والعمل لحساب الذات (منظمة العمل الدولية، 2024أ، صفحة 22)، إضافة إلى العمل في القطاعات كثيفة العمالة، والعمل في القطاعات كثيفة رأس المال، والعمل المرتبط بسلاسل القيمة العابرة للحدود، ويسمح هذا التنوع التحليلي بفحص الفروق في جودة التشغيل بين الأنماط المختلفة، وتحديد مواطن الهشاشة داخل سوق العمل (ILO, 2016a, p. 73).

يرتكز تقييم العمل اللائق على مجموعة من المواصفات التفصيلية التي تُستخدم لقياس جودة الوظائف وشروط التشغيل، وتشمل هذه المواصفات مستوى الأجر الحقيقي مقارنة بتكاليف المعيشة وخطوط الفقر، وانتظام الأجور واستقرار الدخل، واستمرارية علاقة العمل، ووضوح العقود وشروط التشغيل، وعدد ساعات العمل الفعلية، ومدى التوازن بين العمل والحياة الخاصة، كما تشمل شروط السلامة والصحة المهنية، والتغطية بنظم الضمان الاجتماعي، والاستفادة من التأمين الصحي، والتمتع بحقوق التقاعد، إضافة إلى حرية التنظيم النقابي، والقدرة على التفاوض الجماعي، والحماية من الفصل التعسفي، وفرص التدريب والتأهيل، وإمكانات الترقي الوظيفي (ILO, 2013b, p. 42).

تعتمد القياسات الدولية للعمل اللائق على مؤشرات تسمح بالمقارنة بين الدول، مع مراعاة الفوارق المؤسسية والهيكلية التي تؤثر في أداء أسواق العمل، وتبرز من بين هذه المؤشرات نسب العمل غير الرسمي، ومستويات الأجور الحقيقية، ونطاق التغطية بالحماية الاجتماعية، ومدى الالتزام بمعايير العمل الأساسية. ويتيح هذا الإطار المؤشري فحص العلاقة بين السياسات الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية، من خلال ربط التوسع في فرص العمل بمستوى جودتها واستدامتها (ILO, 2013b, p. 45).

تكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في المجتمعات التي تواجه اختلالات بنيوية أو تحديات مؤسسية، إذ تظهر آثار السياسات الاقتصادية بصورة غير متوازنة بين فئات العمال وأنماط التشغيل، ويسمح استخدام العمل اللائق بوصفه إطاراً معيارياً بتحديد مواطن التباين داخل سوق العمل وربطها بخيارات السياسات العامة، بما يوفّر أساساً تحليليا لتقييم نتائج العولمة الاقتصادية على التشغيل في السياقات المختلفة (ILO, 2013b, p. 48).

وفيما يلي المعايير العامة لقياس جودة العمل اللائق المعتمدة بصورة جزئية وكلية في بعض الدول ومنظمة العمل الدولية بالاعتماد على مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالأمم المتحدة لعام 2015، وتتمثل في معدل المشاركة في قوة العمل بحسب الجنس والفئة العمرية، يليه نسبة التشغيل إلى إجمالي السكان في سن العمل، وكذلك توزيع أنماط العمل بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى نسبة العمل غير الرسمي من إجمالي التشغيل، كما تشمل هذه المعايير متوسط الأجور الحقيقية ومستوى تباينها داخل المجتمع، ونسبة العاملين دون خط الكفاية المعيشية، فضلاً عن درجة استقرار علاقة العمل ومدد العقود السائدة، وعدد ساعات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

العمل الفعلية مقارنة بالمعايير القانونية، ويؤخذ بعين الاعتبار أيضا معدل الحوادث المهنية ومستوى الالتزام بمعايير السلامة، ونسبة التغطية بنظم الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى نسبة المستفيدين من التأمين الصحي (ILO, 2013b, p. 39)، ومدى شمول نظم التقاعد للعاملين، ويمتد القياس ليشمل مستوى الامتثال لتشريعات العمل، وفعالية التفتيش والرقابة العمالية، إلى جانب معدلات الانتساب النقابي، ونطاق المفاوضة الجماعية في القطاعات المختلفة، وأخيراً، تتضمن المعايير رصد الفجوة بين التشريع والتطبيق في سوق العمل، وفرص الوصول إلى التدريب والتأهيل المهني، ناهيك عن إمكانات الحراك الوظيفي داخل المجتمع، وصولاً إلى درجة التوازن بين العمل والحياة الخاصة (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 29).

المبحث الثاني

العولمة الاقتصادية الدولية ومعايير العمل في الاقتصادات الريعية ودول ما بعد الصراع

ينتقل هذا المبحث من الإطار المفاهيمي العام إلى التحليل السياقي من خلال دراسة تفاعل العولمة الاقتصادية مع خصائص الاقتصادات الريعية ودول ما بعد الصراع، ويركز على الكيفية التي تعيد بها البنية الريعية، وضعف التنويع الاقتصادي، وهيمنة القطاع العام، تشكيل آثار الانفتاح الاقتصادي على سوق العمل، كما يتناول المبحث القيود المؤسسية والهيكلية التي تواجه تطبيق معايير العمل اللائق في دول ما بعد الصراع، مع إبراز دور ضعف مؤسسات العمل، واتساع القطاع غير الرسمي، والفجوة بين التشريع والتطبيق، ويهدف هذا التحليل إلى تأطير الحالة العراقية ضمن نمط اقتصادي مقارن، يمهّد لفهم طبيعة التحديات التي تواجه العمل اللائق في سياق العولمة.

المطلب الأول

تفاعل العولمة الاقتصادية مع البنية الريعية لسوق العمل

تتسم الاقتصادات الريعية بمجموعة من الخصائص البنيوية التي تترك آثاراً مباشرة على هيكل سوق العمل وأنماط التشغيل السائدة فيها، ويقوم هذا النمط الاقتصادي على الاعتماد المرتفع على الإيرادات الريعية، غالباً المتأتية من الموارد الطبيعية، مقابل مساهمة محدودة للقطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص عمل واسعة ومستدامة، وينعكس هذا البناء على سوق العمل من خلال اختلال العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل، حيث لا يؤدي ارتفاع الإيرادات إلى توسع مماثل في فرص العمل ذات الجودة (World Bank, 2020b, p. 58).

يُظهر سوق العمل في الاقتصادات الريعية ميلاً واضحاً نحو هيمنة القطاع العام، الذي يؤدي دوراً مركزياً في استيعاب القوى العاملة وتوفير الاستقرار الوظيفي النسبي، ويترتب على ذلك ضعف الحوافز أمام القطاع الخاص لتوسيع التشغيل المنتج، خاصة في ظل غياب التنويع الاقتصادي وتواضع القاعدة الصناعية، كما تسهم هذه الهيمنة في تكريس أنماط تشغيل تقوم على الأجور الثابتة والوظائف الإدارية، مقابل محدودية فرص العمل في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وتشير الأدبيات المقارنة في الاقتصاد السياسي الدولي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إلى تكرار هذا النمط في عدد من الاقتصادات الريعية التي شهدت انفتاحاً اقتصادياً من دون تحولات موازية في هيكل الإنتاج (Hertog, 2013, p. 25).

يرتبط ضعف التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية بتقييد قدرة سوق العمل على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، فغياب قطاعات تصديرية تنافسية يحد من الاستفادة من تحرير التجارة، ويجعل آثار الانفتاح محصورة في قطاعات الاستيراد والخدمات منخفضة الإنتاجية، ونتيجة لذلك، يتوسع التشغيل في أنشطة تتسم بمرونة عالية وضعف في شروط العمل، ما يرسخ الهشاشة داخل سوق العمل (Hertog, 2013, p. 28).

في هذا السياق، تتفاعل سياسات العولمة الاقتصادية مع البنية الريعية على نحو يعيد إنتاج اختلالات سوق العمل بدل تجاوزها، ففتح الأسواق أمام المنافسة الدولية، في ظل قاعدة إنتاجية محدودة، يؤدي إلى زيادة الاعتماد على السلع المستوردة دون تطوير القدرات المحلية المولدة للتشغيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، صفحة 44)، كما تسهم حرية حركة رأس المال في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات غير كثيفة العمالة أو أنشطة قصيرة الأجل، ما يضعف الأثر التشغيلي للاستثمار، ويُظهر هذا المسار أن نتائج الانفتاح الاقتصادي تتحدد وفق طبيعة البنية الريعية القائمة، وما تتيحه من قنوات محدودة لانتقال أثر السياسات نحو التشغيل المنتج (Hertog, 2013, p. 30).

أما على مستوى التشغيل، فتؤدي هذه الديناميكية إلى اتساع العمل غير الرسمي، وتزايد العقود المؤقتة، وتراجع الأمان الوظيفي، خاصة في القطاع الخاص، في هذا الإطار، تتجسد الهشاشة في سوق العمل عبر تراجع الاستقرار الوظيفي، واتساع أنماط التشغيل غير المحمية، وتفاوت شروط العمل بين القطاعات، ويتعمق هذا المسار مع محدودية الأطر التنظيمية القادرة على فرض معايير العمل، وضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات التشغيل (ILO, 2021b, p. 48).

تُظهر الأدبيات المقارنة أن إعادة إنتاج الهشاشة في سوق العمل الريعي ترتبط بطبيعة اندماج هذه الاقتصادات في العولمة الاقتصادية دون اقتران ذلك بإصلاحات بنيوية في هيكل الإنتاج والتنظيم المؤسسي، وفي ظل هذا النمط من الاندماج، تتراجع قدرة سوق العمل على دعم الاستقرار الاجتماعي، وتتقلص إمكانات تحسين معايير العمل، برغم اتساع نطاق الانفتاح الاقتصادي، وعليه، يرتبط تقييم آثار العولمة الاقتصادية في الاقتصادات الريعية بتحليل التفاعل بين الانفتاح الاقتصادي وبنية سوق العمل، لا بمستوى الانفتاح في حد ذاته (Rodrik, 2011, p. 13).

المطلب الثاني

العمل اللائق في دول ما بعد الصراع – القيود المؤسسية والهيكلية

تواجه أسواق العمل في دول ما بعد الصراع مجموعة معقّدة من القيود المؤسسية والهيكلية التي تحدّ من إمكانية ترسيخ معايير العمل اللائق، وتتسم هذه السياقات بضعف القدرة التنظيمية للدولة، وتآكل الأطر الإدارية، وتراجع فاعلية مؤسسات العمل، نتيجة فترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ويؤدي هذا الوضع إلى اختلال العلاقة بين التشريع والممارسة، وإلى محدودية قدرة السياسات العامة على التأثير في واقع التشغيل (World Bank, 2018).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يشكّل ضعف مؤسسات العمل والرقابة أحد أبرز التحديات في هذه الدول، إذ تعاني أجهزة التفتيش العمالي نقصاً في الموارد البشرية والفنية، وتراجعاً الاستقلالية، وضعف النفاذ إلى قطاعات واسعة من سوق العمل، ويترتب على ذلك محدودية تطبيق معايير الأجور، وساعات العمل، والسلامة المهنية، بما يضعف فعالية الأطر القانونية القائمة، كما يؤدي غياب الرقابة المنتظمة إلى تفاوتٍ كبيرٍ في شروط العمل بين القطاعات، ويحدّ من قدرة العمال على المطالبة بحقوقهم (ILO, 2019a, p. 24).

في ظل هذه القيود، يتسع نطاق القطاع غير الرسمي ليصبح المكوّن الغالب في سوق العمل، سواء في الأنشطة الحضرية أو الريفية، ويستوعب هذا القطاع أعداداً كبيرة من العمالة في وظائف تفتقر إلى الاستقرار، وتخلو من الحماية الاجتماعية، وتقوم على علاقات عمل غير منظمة، ويرتبط هذا التوسع بضعف قدرة الاقتصاد الرسمي على توليد فرص عمل كافية، وبمحدودية ثقة الفاعلين الاقتصاديين في البيئة المؤسسية، ما يعمّق هشاشة التشغيل ويقوّض معايير العمل اللائق (ILO, 2019a, p. 44).

تظهر الفجوة بين التشريع والتطبيق باعتبارهما سمة مركزية في دول ما بعد الصراع، إذ تتوافر في كثير من الحالات أطر قانونية تتوافق شكليا مع المعايير الدولية، من دون أن يواكبها تنفيذ فعلي على أرض الواقع، ويعكس هذا التباين محدودية القدرات المؤسسية، وتعدد مراكز السلطة، وضعف آليات المساءلة، ونتيجة لذلك، تفقد تشريعات العمل قدرتها على تنظيم سوق العمل، وتتحول إلى نصوص ذات أثر محدود في تحسين شروط التشغيل (ILO, 2019a, p. 45).

وتثير إعادة بناء سوق العمل في بيئة غير مستقرة إشكاليات إضافية تتصل بتداخل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع اعتبارات الأمن والاستقرار السياسي، ففي ظل أولويات إعادة الإعمار وامتصاص البطالة، تميل السياسات إلى التركيز على خلق فرص عمل سريعة، غالباً على حساب جودة العمل واستدامته، ويؤدي هذا التوجه إلى ترسيخ أنماط تشغيل مؤقتة، وإلى تأجيل بناء مؤسسات العمل القادرة على حماية الحقوق وتنظيم علاقات العمل على المدى المتوسط والطويل (ILO, 2020, p. 14).

في هذا السياق، يواجه تطبيق معايير العمل اللائق، كما تعتمدها منظمة العمل الدولية، تحديات بنيوية تتجاوز الإطار القانوني، وترتبط بقدرة الدولة على إعادة بناء مؤسساتها، واستعادة الثقة، ودمج سوق العمل ضمن مسار تنموي أكثر استقراراً، ويتيح هذا التأطير فهم محدودية الأثر الإيجابي للعولمة الاقتصادية في دول ما بعد الصراع، ويمهّد لتحليل حالات تطبيقية توضّح تفاعل الانفتاح الاقتصادي مع هذه القيود المؤسسية، وفيما يلي أبرز مشكلات العمل اللائق في دول ما بعد الصراع (UNDP, 2018, p. 17):

1. **ضعف البنية المؤسسية والتنظيمية لسوق العمل في بيئات ما بعد الصراع** : تواجه البنية المؤسسية المنظمة لسوق العمل تحديات بنيوية تتصل بقدرتها على إدارة علاقات العمل بكفاءة واستقرار. يظهر ذلك في محدودية فاعلية المؤسسات المختصة بتنظيم العلاقة بين أطراف الإنتاج في مرحلة ما بعد الصراع وفي تعدد مراكز اتخاذ القرار بما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وغياب التنسيق المؤسسي، كما تتسع الفجوة بين الأطر التشريعية التي تنظم العمل وبين مستوى تطبيقها الفعلي، وهو ما يضعف من هيبة القانون ويحد من قدرته على ضبط السوق، ويرتبط ذلك أيضا بضعف آليات المساءلة المؤسسية، الأمر الذي يقلل من إمكانية معالجة الانتهاكات ويؤثر سلباً في استقرار علاقات العمل ويقوض الثقة العامة بالإطار التنظيمي .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2. **قصور منظومة الرقابة والتفتيش العمالي في مرحلة ما بعد الصراع**: تعاني أجهزة التفتيش والرقابة العمالية ولاسيَّما في دول ما بعد الصراع من محدودية في الموارد البشرية والفنية، وهو ما ينعكس على قدرتها في متابعة تطبيق القوانين والأنظمة داخل مواقع العمل، ويؤدي هذا القصور إلى انخفاض مستويات الامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنية، خاصة في القطاعات التي تتسم بارتفاع المخاطر، كما أن ضعف آليات المتابعة والتقييم يقلل من فعالية الإجراءات التصحيحية، ويجعل من الانتهاكات حالة متكررة يصعب الحد منها، ونتيجة لذلك، تتراجع جودة بيئة العمل وتزداد احتمالات التعرض للمخاطر المهنية، بما ينعكس على الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي .
3. **اتساع نطاق العمل غير الرسمي وهشاشة التشغيل في بيئات ما بعد الصراع** : يتسم سوق العمل بدرجة عالية من عدم التنظيم في بيئات ما بعد الصراع، إذ يشهد انتشاراً واسعاً للعمل غير الرسمي الذي يفتقر إلى الضمانات القانونية والاجتماعية، ويرتبط هذا النمط من التشغيل بغياب الاستقرار الوظيفي، وهيمنة العقود قصيرة الأجل التي تعكس طبيعة مؤقتة لعلاقات العمل، ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة مستويات الهشاشة الاقتصادية للعاملين، إذ تبقى فرص العمل معرضة للتقلبات الاقتصادية من دون وجود أدوات حماية كافية، كما يسهم هذا النمط في إضعاف قدرة الدولة على ضبط السوق وجمع البيانات الدقيقة، وهو ما يحد من فعالية السياسات العامة الموجهة لتنظيم التشغيل (UNDP, 2018, p. 19).
4. **تدني جودة الدخل والعمل المنتج في بيئات ما بعد الصراع** : تشير مؤشرات سوق العمل إلى انخفاض مستوى الأجور الحقيقية مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، وهو ما يضعف القدرة الشرائية للعاملين ويؤثر في مستوى رفاههم الاقتصادي، كما تتسم سياسات التشغيل بطابع قصير الأجل يركز على خلق فرص عمل سريعة من دون مراعاة جودتها أو استدامتها، الأمر الذي يؤدي إلى توسع فرص العمل منخفضة الإنتاجية، ويؤثر ذلك في بنية الاقتصاد الكلي من خلال إضعاف مساهمة العمل المنتج في النمو، ويحد من قدرة الأفراد على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل (UNDP, 2018, p. 20).
5. **ضعف نظم الحماية الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها في مرحلة ما بعد الصراع** : تعاني منظومةُ الحماية الاجتماعية محدوديةً في التغطية والفاعلية، إذ لا تشمل شريحة واسعة من العاملين، خاصة في القطاع غير الرسمي، ويظهر ذلك في ضعف الوصول إلى خدمات التأمين الصحي ونظم التقاعد، بما يقلل من قدرة الأفراد على مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمرض أو التقاعد أو فقدان العمل، كما أن غياب التكامل بين برامج الحماية المختلفة يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف كفاءة الإنفاق الاجتماعي، وهو ما ينعكس سلبا على الاستقرار الاجتماعي وعلى جودة الحياة بشكل عام (ILO, 2020, p. 15).
6. **تراجع الحقوق العمالية وآليات التمثيل في مرحلة ما بعد الصراع** : تشهد الحقوق العمالية تراجعا ملحوظا في ظل محدودية فاعلية التنظيمات النقابية وضعف قدرتها على تمثيل مصالح العاملين، كما يضيق نطاق المفاوضة الجماعية في العديد من القطاعات، الأمر الذي يقلل من قدرة العمال على تحسين شروط عملهم بصورة جماعية، ويرتبط ذلك بهشاشة الثقة بين العمال وأصحاب العمل من جهة، والمؤسسات الرسمية من جهة أخرى، مما يضعف من إمكانية بناء علاقات عمل قائمة على التوازن والتوافق، ويؤدي هذا الوضع إلى اختلال في موازين القوة داخل سوق العمل، إذ تتراجع قدرة العمال على الدفاع عن حقوقهم .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

7. **اختلالات هيكلية في تنمية الموارد البشرية والحراك الوظيفي في بيئات ما بعد الصراع:** تعكس أوضاع سوق العمل وجود اختلالات في سياسات تنمية الموارد البشرية، حيث تتسم برامج التدريب والتأهيل بمحدودية ارتباطها باحتياجات سوق العمل، ولاسيَّما في سياق متطلبات إعادة الإعمار والتحول الاقتصادي، كما يواجه العاملون صعوبات في الانتقال بين الوظائف والقطاعات، نتيجة ضعف آليات الحراك الوظيفي وغياب المسارات المهنية الواضحة، ويؤدي ذلك إلى بقاء شريحة واسعة من القوى العاملة في وظائف منخفضة الإنتاجية، ويحد من فرص تحسين المهارات والدخل، ويرتبط هذا الوضع أيضا باختلال التوازن بين متطلبات العمل والاستقرار الاجتماعي، بما يؤثر في استدامة التنمية الاقتصادية (ILO, 2020, p. 16).

المبحث الثالث

تأثير سياسات العولمة الاقتصادية الدولية على معايير العمل اللائق في العراق

يتناول هذا المبحث التحليل التطبيقي للحالة العراقية، من خلال دراسة سياسات الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 وآثارها المؤسسية على سوق العمل، ويركز على كيفية تفاعل تحرير السوق، وسياسات جذب الاستثمار، وإصلاحات سوق العمل، مع بنية اقتصادية ريعية وسياق ما بعد الصراع، كما يسعى المبحث إلى تقييم الانعكاسات الفعلية للعولمة الاقتصادية على معايير العمل اللائق في العراق، من حيث الأجور، والأمان الوظيفي، والحماية الاجتماعية، واتساع العمالة غير الرسمية، ويهدف هذا التحليل إلى تقديم إسهام بحثي يربط بين السياسات الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية، في إطار تقييم شامل لمسار الاندماج الاقتصادي.

المطلب الأول

سياسات الانفتاح الاقتصادي في العراق بعد 2003 وتحليلها المؤسسي

شهد العراق منذ عام 2003 تحولات عميقة في توجهاته الاقتصادية، ارتبطت بإعادة هيكلة دور الدولة، والانفتاح الواسع على آليات السوق، ودمج الاقتصاد الوطني في المسارات العالمية للتجارة والاستثمار، وجاءت هذه التحولات في سياق سياسي وأمني مضطرب، ما جعل مسار الانفتاح الاقتصادي يتقدم بوتيرة أسرع من تطور القدرات المؤسسية اللازمة لتنظيمه وضبط آثاره الاجتماعية، ولا سيَّما في سوق العمل (World Bank, 2006, p. 24).

في مجال تحرير السوق والتجارة، اتجهت السياسات الاقتصادية إلى خفض القيود الجمركية، وتوسيع نطاق الاستيراد، وتحرير الأسعار، بما أسهم في زيادة درجة الانكشاف على الاقتصاد العالمي، وتزامن هذا المسار مع ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، ومحدودية القدرة التنافسية للقطاع الخاص، ما أدى إلى ضغوط مباشرة على أنماط التشغيل في القطاعات الإنتاجية التقليدية، ونتيجة لذلك، اتسعت الفجوة بين توسع النشاط التجاري وتراجع نوعية فرص العمل المتولدة عنه، مع تركّز التشغيل في أنشطة خدمية منخفضة الإنتاجية (World Bank, 2014b, p. 23).

وعلى صعيد سياسات جذب الاستثمار الأجنبي، ركّزت الدولة على توفير حوافز قانونية ومالية واسعة، شملت تسهيلات ضريبية وضمانات للمستثمرين، في إطار السعي إلى تعويض ضعف الادخار المحلي وتنشيط النمو، إلا أن البيئة الاستثمارية بقيت مقيدة بعوامل عدم الاستقرار، وضعف البنية التحتية، وتعدد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المرجعيات الإدارية، كما ظل الأثر التشغيلي للاستثمار الأجنبي محدودا من حيث الكم والنوع، مع تركّز الاستثمارات في قطاعات كثيفة رأس المال وقليلة التشغيل، ما قلّص مساهمتها في تحسين شروط العمل (World Bank, 2020a, p. 80).

ترافقت هذه التحولات مع إصلاحات في سوق العمل على المستوى التشريعي، شملت تحديث بعض القوانين المنظمة لعلاقات العمل، وتنظيم التعاقد، والحقوق الأساسية للعاملين، غير أن المسافة بين النص القانوني والتطبيق العملي بقيت واسعة، بفعل ضعف أجهزة التنفيذ (وزارة التخطيط العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، صفحة 11)، ومحدودية الرقابة، واتساع القطاع غير الرسمي، وأدى هذا التباين إلى إضعاف قدرة الإطار القانوني على تنظيم شروط العمل فعليا، وإلى استمرار أنماط تشغيل غير مستقرة تفتقر إلى الحماية الاجتماعية (World Bank, 2020a, p. 88).

وفي هذا السياق، اتسم دور الدولة بالتذبذب بين محاولات التنظيم ومتطلبات التراجع، إذ جرى تقليص التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي من دون استكمال بناء مؤسسات قادرة على الضبط والتنظيم، وأسهم هذا الوضع في إضعاف قدرة الدولة على فرض معايير العمل، وضمان التوازن بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وحماية القوى العاملة، ونتيجة لذلك، تشكّل مسار انفتاح اقتصادي غير متكافئ، توسّع فيه السوق بوتيرة أسرع من تطور أدوات الحوكمة العمالية وأدت هذه القضية إلى تراكم مشكلات كثيرة منها (World Bank, 2020a, p. 90):

أولاً: مشكلات سوق العمل في العراق

1. هيمنة التشغيل الحكومي مقابل ضعف قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل مستقرة
2. محدودية التنويع الاقتصادي واعتماد سوق العمل على أنشطة منخفضة الإنتاجية
3. ارتفاع معدلات البطالة المقنّعة، خاصة بين الشباب والمتعلمين
4. اختلال التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
5. انتشار واسع للتشغيل غير الرسمي في الحضر والريف
6. ضعف استقرار علاقات العمل وتزايد أنماط التشغيل المؤقت
7. محدودية فعالية سياسات التشغيل النشطة

ثانياً: مشكلات العمل اللائق في العراق (ILO، 2021a، p. 23):

1. انخفاض مستوى الأجور الحقيقية مقارنة بتكاليف المعيشة.
2. تفاوت كبير في شروط العمل بين القطاعين العام والخاص.
3. تراجع الأمان الوظيفي وهيمنة العقود قصيرة الأجل.
4. ضعف الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية.
5. محدودية التغطية بالحماية الاجتماعية للعاملين.
6. تآكل الحقوق النقابية وتضييق نطاق المفاوضة الجماعية.
7. فجوة واضحة بين تشريعات العمل والتطبيق الفعلي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثالثاً: مشكلات نظم الضمان الاجتماعي (World Bank، 2022b، p. 7):

1. محدودية شمول نظم الضمان الاجتماعي للعاملين خارج القطاع العام
2. ضعف تغطية العاملين في القطاع غير الرسمي
3. اختلال الاستدامة المالية لصناديق الضمان
4. محدودية الارتباط بين نظم الضمان وسياسات التشغيل
5. ضعف الحماية ضد مخاطر البطالة والعمل الهش
6. تراجع قدرة نظم الضمان على تقليل عدم المساواة في سوق العمل

رابعاً: العولمة الاقتصادية والضمان الاجتماعي والعمل اللائق

أدّى مسار الانفتاح الاقتصادي، في ظل ضعف القدرات المؤسسية، إلى تعميق التباين بين توسع السوق وتراجع أدوات الحماية الاجتماعية، وأسهم تحرير التجارة وجذب الاستثمار، دون تطوير متزامن لنظم الضمان الاجتماعي، في نقل جزء متزايد من مخاطر السوق إلى الأفراد، ولاسيَّما العاملين في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، ونتيجة لذلك، ارتبط الاندماج في الاقتصاد العالمي بتراجع نسبي في قدرة الدولة على ضمان استقرار العمل والحماية الاجتماعية، ما أضعف الأسس العملية لتطبيق معايير العمل اللائق (UNCTAD, 2022, p. 9).

ويبرز هذا الأثر بصورة أوضح في سياقات تتسم بضعف القاعدة الإنتاجية وازدواجية سوق العمل، إذ يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى إعادة توزيع المخاطر بدلا من تقاسمها مؤسسيا، ففي غياب نظم ضمان اجتماعي شاملة ومرنة، يتحمل العاملون تقلبات السوق المرتبطة بالمنافسة الخارجية، وتغير الطلب، وعدم استقرار الاستثمار، ويؤدي هذا الوضع إلى تآكل الوظيفة الوقائية للضمان الاجتماعي، ويحدّ من قدرته على تخفيف آثار البطالة، والعمل الهش، وتراجع الدخل (OECD, 2021, p. 12).

وفي حالة العراق، يتفاعل هذا المسار مع بنية سوق عمل يغلب عليها التشغيل غير المستقر، واتساع القطاع غير الرسمي، ومحدودية تغطية الضمان الاجتماعي خارج القطاع العام، وقد أسهم الانفتاح الاقتصادي في توسيع فرص النشاط الاقتصادي دون أن يُترجَم ذلك إلى تعزيز متزامن لشبكات الأمان الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، 2024ب، صفحة 19)، ما عمّق الفجوة بين توسع السوق وقدرة الدولة على التنظيم والحماية، وبهذا المعنى، أصبح الضمان الاجتماعي الحلقة الأضعف في معادلة العولمة والعمل، الأمر الذي انعكس مباشرة على جودة شروط التشغيل (World Bank, 2014a, p. 19).

ويشكّل هذا السياق مدخلا تحليليا لفهم طبيعة العلاقة بين العولمة الاقتصادية وسوق العمل في العراق، ويتيح الانتقال من تحليل السياسات إلى تقييم نتائجها الاجتماعية الفعلية، كما يمهّد هذا التأطير للانتقال إلى المطلب الثاني، الذي يتناول بصورة مباشرة انعكاسات هذه السياسات على مستويات الأجور، والأمان الوظيفي، والحماية الاجتماعية، ونوعية فرص العمل، في إطار تقييم شامل لمدى تحقق معايير العمل اللائق (UNDP, 2021, p. 2).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثاني

انعكاسات العولمة الاقتصادية الدولية على واقع العمل اللائق في العراق

أفرزت سياسات العولمة الاقتصادية في العراق آثاراً متباينة على سوق العمل، اتسمت بعدم التوازن بين توسع فرص النشاط الاقتصادي وتراجع جودة شروط التشغيل، فقد ترافق الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي مع تحولات هيكلية في أنماط الإنتاج والتشغيل، من دون أن يُواكَب ذلك بتعزيز مماثل للقدرات المؤسسية القادرة على حماية معايير العمل اللائق، ونتيجة لذلك، أصبح أثر العولمة أكثر وضوحا في بنية سوق العمل مقارنة بتحسن أوضاع العاملين داخله (ILO, 2019b, p. 4).

وعلى مستوى الأجور، أدّى الانفتاح التجاري وتحرير السوق إلى زيادة المنافسة، ولاسيَّما في القطاعات المعرضة للواردات، ما فرض ضغوطا نزولية على الأجور الحقيقية في القطاع الخاص، وترافقت هذه الضغوط مع ضعف التنظيم النقابي، وارتفاع معدلات البطالة الجزئية، واتساع عرض العمل، ما حدّ من قدرة العمال على التفاوض حول شروط الأجر، وفي المقابل، حافظ القطاع العام على مستويات أجور نسبية أعلى واستقرار أكبر، ما عمّق الازدواجية داخل سوق العمل وأضعف العدالة الأجرية (World Bank, 2022a, p. 8).

أما الأمان الوظيفي، فقد تأثر بشكل مباشر بأنماط التشغيل المرتبطة بالعولمة، إذ انتشرت العقود المؤقتة وأشكال العمل غير المستقر، خاصة في الأنشطة الخدمية والتجارية، وأسهم ضعف تطبيق التشريعات العمالية في ترسيخ علاقات عمل قصيرة الأجل، مع محدودية الحماية ضد الفصل، وتراجع استقرار المسار المهني للعاملين، وأدى هذا الوضع إلى زيادة هشاشة التشغيل، ولاسيَّما بين الشباب والعمالة الوافدة إلى القطاع الخاص (ILO, 2016b, p. 18).

وفي مجال الحماية الاجتماعية، كشفت العولمة الاقتصادية عن محدودية قدرة نظم الضمان القائمة على استيعاب التحولات في سوق العمل، فقد ظلّ نطاق التغطية الاجتماعية ضيقاً، ومتركزا في القطاع العام، في حين بقيت غالبية العاملين في القطاع الخاص وغير الرسمي خارج مظلة الحماية، ومع انتقال جزءٍ متزايدٍ من مخاطر السوق إلى الأفراد، تراجعت فعالية الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر العامل، وتعويض فقدان الدخل، والتعامل مع البطالة والعمل الهش (ESCWA, 2020, p. 13).

وشكّل اتساع العمالة غير الرسمية أحد أبرز انعكاسات العولمة في السياق العراقي، إذ استوعبت الأنشطة غير المنظمة جزءا كبيرا من فرص العمل المستحدثة، ويرتبط هذا التوسع بضعف قدرة الاقتصاد الرسمي على توليد وظائف مستقرة، وبانخفاض كلفة التشغيل غير الرسمي في بيئة تنظيمية ضعيفة، ونتيجة لذلك، تكرّست أنماط عمل تفتقر إلى الأجور الكافية، والاستقرار، والحماية الاجتماعية، ما قوّض الأسس العملية للعمل اللائق (ILO, 2018, p. 2).

وفي هذا الإطار، يبرز سؤال جوهري حول طبيعة الأثر التشغيلي للعولمة: هل أسهمت في تحسين كمّ فرص العمل أو نوعيتها؟ وتشير التجربة العراقية إلى أن الانفتاح الاقتصادي ساهم في زيادة عدد فرص العمل، ولاسيَّما في القطاعات الخدمية والتجارية، غير أن هذا التوسع الكمي لم يُترجَم إلى تحسن نوعي في شروط العمل، بل على العكس، ارتبط خلق الوظائف بارتفاع معدلات الهشاشة، وتراجع الأجور الحقيقية، وضعف الأمان الوظيفي، ما حدّ من الأثر الاجتماعي الإيجابي للعولمة (ILO, 2023, p. 8).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ضمن هذا السياق، يتحدد موقع العراق في منطقة وسطى بين الاندماج الاقتصادي المتزايد وتراجع معايير العمل، فقد تحقق انفتاح واسع على الأسواق العالمية دون استكمال بناء منظومة مؤسسية قادرة على ضبط آثاره الاجتماعية، على وفق المعايير التي تعتمدها منظمة العمل الدولية، وأفضى هذا الاختلال إلى مسار تنموي غير متوازن، توسّع فيه النشاط الاقتصادي بوتيرة أسرع من تحسن شروط العمل، ما يجعل من العمل اللائق تحدياً مركزياً في سياق العولمة الاقتصادية في العراق (ESCWA, 2021, p. 7).

الخاتمة

مثلت التحولات الاقتصادية العالمية أثراً بالغاً وكبيراً على طبيعة متبنيات فكرة العمل في مختلف دول العالم التي انخرطت في مسار العولمة، وهذه التحولات أضفت طابعاً قانونياً وسياسياً واجتماعياً جديداً، وابتكرت أنماطاً مختلفة عن المعايير التقليدية السابقة، لهذا يبدو واضحاً أن العراق صار جزءاً من الدول المتأثرة في العالم بسياسات العولمة وما رافقها من انعكاسات على طبيعة العمل اللائق فيه بوصفه معياراً من معايير التنمية المستدامة، لهذا وعبر سياق هذا البحث، تم إثبات الفرضية التي انطلقنا منها، إذ تطرقنا في البحث عن العلاقة بين العولمة الاقتصادية ومعايير العمل اللائق من منظور تحليلي يجمع بين التأطير المفاهيمي، والتحليل المقارن، والدراسة التطبيقية، وقد أظهر البحث أن نتائج العولمة على سوق العمل لا تتحدد بطبيعة الانفتاح الاقتصادي في حد ذاته، بل تتشكل من خلال التفاعل بين السياسات الاقتصادية والبنية المؤسسية والهيكلية للاقتصاد الوطني، وفي السياق العراقي، بيّن التحليل أن سياسات الانفتاح الاقتصادي بعد 2003 أسهمت في توسيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل، غير أن هذا التوسع الكمي لم يقترن بتحسن نوعي في شروط التشغيل (الإسكوا، 2020، صفحة 78)، وأدى ضعف القدرات المؤسسية، واتساع القطاع غير الرسمي، ومحدودية نظم الضمان الاجتماعي، إلى تراجع القدرة على ترسيخ معايير العمل اللائق، برغم تعمق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس نستنتج الآتي:

1. تتحدد آثار العولمة الاقتصادية على سوق العمل على وفق السياق المؤسسي والهيكلي، وليس وفقاً لمستوى الانفتاح وحده.
2. تُظهر الاقتصادات الريعية ودول ما بعد الصراع قابلية أعلى لإعادة إنتاج هشاشة العمل في ظل العولمة.
3. يشكّل العمل اللائق إطاراً تحليلياً فعالاً لتقييم جودة التشغيل وربطها بالسياسات الاقتصادية.
4. في العراق، أسهم الانفتاح الاقتصادي في زيادة فرص العمل من حيث الكم، من دون تحسين موازٍ في نوعيتها.
5. تعاني معايير الأجور، والأمان الوظيفي، والحماية الاجتماعية ضغوطاً مستمرةً في سياق العولمة.
6. يمثّل ضعف نظم الضمان الاجتماعي الحلقة الأضعف في معادلة العولمة والعمل اللائق.
7. يتطلب تحسين نتائج العولمة على سوق العمل تعزيز القدرات المؤسسية، وربط سياسات الانفتاح بإصلاحات هيكلية وتنظيمية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

التوصيات السياساتية

في ضوء التحليل النظري والمقارن والتطبيقي الذي قدمه البحث، يمكن استخلاص مجموعة توصيات سياساتية جوهرية تهدف إلى تحسين معايير العمل اللائق في العراق، وربطها بالسياسات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية.

أولاً: تعزيز القدرات المؤسسية وتنظيم سوق العمل

1. تطوير هياكل مؤسسات العمل والرقابة العمالية، مع تحسين الموارد البشرية والفنية لأجهزة التفتيش وضمان استقلاليتها.
2. تبني نظام متكامل لتطبيق قوانين العمل يربط بين التشريع والتنفيذ الفعلي، مع وضع آليات مساءلة واضحة لمسؤولي الرقابة والتفتيش.
3. دمج مؤسسات الضمان الاجتماعي في إطار مؤسسي متماسك يتيح تغطية شاملة للعاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، مع تعزيز المرونة المالية لضمان استدامة النظم.

ثانياً: تحسين جودة العمل واستدامته

1. وضع سياسات محددة لرفع مستوى الأجور الحقيقية بما يتوافق مع تكاليف المعيشة، وتقليص الفجوة بين القطاع العام والخاص.
2. الحد من انتشار العقود المؤقتة والعمل غير الرسمي عبر حوافز للقطاع الخاص لتوظيف العمال بعقود مستقرة توفر حماية اجتماعية.
3. اعتماد برامج تدريب وتأهيل مستمرة ترتبط باحتياجات سوق العمل، لتعزيز مهارات القوى العاملة وتحسين فرص الترقي الوظيفي.

ثالثاً: ربط السياسات الاقتصادية بحماية العمل اللائق

1. ربط سياسات تحرير السوق وجذب الاستثمار الأجنبي بمؤشرات أداء اجتماعية تحدد الحد الأدنى لجودة الوظائف وشروط التشغيل.
2. تصميم برامج حماية اجتماعية موازية لعمليات الانفتاح الاقتصادي، لضمان قدرة النظام على التعامل مع تقلبات السوق والبطالة، وتقليل نقل المخاطر إلى الأفراد.
3. استخدام تقييم الأثر الاجتماعي قبل تنفيذ أيّ اتفاقيات تجارية أو استثمارية جديدة لضمان عدم الإضرار بمعايير العمل اللائق.

رابعاً: اصلاح الهيكل الاقتصادي وتنويع الإنتاج

1. تشجيع تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية لتقليل الاعتماد على الإيرادات الريعية، مع التركيز على القطاعات كثيفة العمالة والقيمة المضافة.
2. دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر برامج تمويلية وتشريعية تسهم في خلق وظائف مستقرة ومستدامة.
3. تعزيز اندماج العراق في سلاسل القيمة العالمية بطريقة تدعم تطوير مهارات القوى العاملة وتحسين شروط العمل.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260177

خامساً: تعزيز الشفافية والمساءلة

1. إنشاء منصات رقمية لرصد سوق العمل والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، لتمكين الجهات الرقابية وصانعي القرار من متابعة الأداء بشكل دوري.
2. تعزيز مشاركة النقابات العمالية والجهات المدنية في وضع السياسات الاقتصادية وسوق العمل لضمان توازن بين الإنتاجية وحماية العمال.
3. اعتماد مؤشرات أداء واضحة للعمل اللائق ضمن مؤشرات التنمية الوطنية لتقييم نتائج السياسات الاقتصادية بشكل موضوعي ودقيق.

سادساً: التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لسوق العمل

1. صياغة رؤية وطنية لسوق العمل ترتبط بالتعليم، والتدريب المهني، والاستثمار الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، لتقليل الهشاشة وتحسين جودة الوظائف.
2. إدماج سياسات استباقية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية العالمية، بما يضمن استمرارية العمل اللائق في حالات تقلبات السوق أو الأزمات.
3. تطوير آليات رصد ومراجعة دورية لضمان توافق سياسات الانفتاح الاقتصادي مع معايير العمل اللائق، وتصحيح المسار عند الحاجة.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المراجع

1. الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (2020). *إصلاح الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: مراجعة لمشهد السياسات*. الإسكوا.
2. الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (2021). *تقرير تحديات التنمية العربية 2021: إعادة التفكير في العقد الاجتماعي*. الإسكوا.
3. الإسكوا ومنظمة العمل الدولية. (2021). *نحو مسار إنتاجي وشامل: خلق فرص العمل في المنطقة العربية*. الإسكوا ومنظمة العمل الدولية.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). *تقرير التنمية الإنسانية في العراق 2021: التخطيط للعمل المناخي*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. منظمة العمل الدولية. (2013). *وظائف لائقة من أجل العراق: استراتيجية للعمالة والعمل اللائق*. المكتب الإقليمي للدول العربية.
6. منظمة العمل الدولية. (2024أ). *آفاق العمالة والشؤون الاجتماعية في الدول العربية 2024: تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التحول العادل*. المكتب الإقليمي للدول العربية.
7. منظمة العمل الدولية. (2024ب). *برنامج العمل اللائق في العراق: التعافي والإصلاح (2024-2028)*. المكتب الإقليمي للدول العربية.
8. وزارة التخطيط العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019). *التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة في العراق 2019*.
9. Baldwin, R., & Ruta, M. (Eds.). (2025). *The state of globalisation: The future of trade, investment, and growth*. CEPR Press.
10. Hertog, S. (2013). *Princes, brokers, and bureaucrats: Oil and the state in Saudi Arabia*. Cornell University Press.
11. International Labour Organization. (2013a). *Decent work indicators: Concepts and definitions*. ILO.
12. International Labour Organization. (2013b). *Decent work indicators: Guidelines for producers and users of statistical and legal framework indicators*. ILO.
13. International Labour Organization. (2016a). *Decent work in global supply chains*. ILO.
14. International Labour Organization. (2016b). *Non-standard employment around the world: Understanding challenges, shaping prospects*. ILO.
15. International Labour Organization. (2018). *Women and men in the informal economy: A statistical picture* (3rd ed.). ILO.
16. International Labour Organization. (2019a). *Labour inspection: What it is and what it does*. ILO.
17. International Labour Organization. (2019b). *Work for a brighter future: Global Commission on the Future of Work*. ILO.
18. International Labour Organization. (2019c). *World employment and social outlook: Trends 2019*. ILO.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

19. International Labour Organization. (2020). *Jobs and livelihoods in fragile and conflict-affected situations*. ILO.
20. International Labour Organization. (2021a). *Decent work country programme: Iraq 2021–2025*. ILO.
21. International Labour Organization. (2021b). *World employment and social outlook: Trends 2021*. ILO.
22. International Labour Organization. (2023). *Global wage report 2022–23: The impact of inflation and COVID-19 on wages and purchasing power*. ILO.
23. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2021). *Risks that matter: Main findings from the 2020 OECD Risks that Matter Survey*. OECD Publishing.
24. Rodrik, D. (2011). *The globalization paradox: Democracy and the future of the world economy*. W. W. Norton.
25. Rodrik, D. (2018). *Straight talk on trade: Ideas for a sane world economy*. Princeton University Press.
26. United Nations Conference on Trade and Development. (2022). *Trade and development report 2022: Development prospects in a fractured world*. United Nations.
27. United Nations Development Programme. (2018). *Pathways for peace: Inclusive approaches to preventing violent conflict*. UNDP.
28. United Nations Development Programme. (2021). *Iraq human development report 2021: Planning for climate action*. UNDP Iraq.
29. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2020). *Social protection reform in the Arab region: A review of the policy landscape*. ESCWA.
30. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2021). *Arab development challenges report 2021: Rethinking the social contract*. ESCWA.
31. World Bank. (2006). *Iraq: Economic reconstruction and development*. World Bank.
32. World Bank. (2014a). *Jobs in Iraq: A primer on job creation and labor market dynamics*. World Bank.
33. World Bank. (2014b). *Republic of Iraq: Trade policy and performance*. World Bank.
34. World Bank. (2018). *Fragility, conflict, and violence: Overview*. World Bank.
35. World Bank. (2020a). *Iraq economic monitor: Navigating the perfect storm*. World Bank.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260177

36. World Bank. (2020b). *Jobs and economic transformation: Pathways toward better jobs*. World Bank.
37. World Bank. (2020c). *World development report 2020: Trading for development in the age of global value chains*. World Bank.
38. World Bank. (2022a). *Iraq economic monitor: Turning the corner – Sustaining growth and job creation*. World Bank.
39. World Bank. (2022b). *Iraq social protection reform: Toward a more inclusive and sustainable system*. World Bank.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0